العلاقات التركية السودانية: بين الموروث العثماني والثقافة والدبلوماسية الإنسانية

أروى البشير*

* جامعة إفريقيا العالمية- الخرطوم، السودان

ملخص: تدرس هذه الورقة مسار العلاقات السودانية- التركية في ظلّ المتغيرات الإقليمية، مركزةً على دور الثقافة والدبلوماسية الإنسانية. اعتمدت الورقة منهج مقابلات الخبراء، واستعرضت الخلفية التاريخية للعلاقات منذ العهد العثماني، وأظهرت النتائج أن هذه العلاقات ترتكز على الأبعاد الثقافية والدينية الموروثة، لكنها شهدت تراجعًا في الفترة الأخيرة بعد ازدهار سابق، ولاسيّما خلال الحرب الحالية. وقد أوصت الورقة بتعزيز الدبلوماسية الثقافية والإنسانية، وزيادة التمثيل الدبلوماسي المتخصص، وتوسيع التعاون لدعم الاستقرار في السودان وإفريقيا.

الكلمات المفتاحية: السودان، تركيا، الثقافة، الدبلوماسية.

Turkish-Sudanese Relations: Between the Ottoman Legacy, Culture, and Humanitarian Diplomacy

ARWA ALBASHEER*

ORCID NO: 0009-0004-0313-7325 arwajalal793@gmail.com

* International University of Africa - Khartoum, Sudan

ABSTRACT: *This paper examines the trajectory of Sudanese-Turkish relations amid regional changes, focusing on the role of culture and humanitarian diplomacy. Adopting an expert interview methodology, it reviews the historical background of bilateral relations since the Ottoman era. Findings reveal that these relations are grounded in inherited cultural and religious dimensions, yet have recently declined after a previous period of prosperity, particularly during the ongoing war. The paper recommends strengthening cultural and humanitarian diplomacy, increasing specialized diplomatic representation, and expanding cooperation to support stability in Sudan and Africa.*

Keywords: *Sudan, Türkiye, Culture, Diplomacy.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(2/15)
201 - 218

Received Date: 31 / 03 / 2026 • Accepted Date: 12 / 06 / 2026
This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-002-011

CC BY NC

مقدّمة

طالما كانت إفريقيا منطقة محورية عبر التاريخ، لا لموقعها الإستراتيجي المطل على المحيطين الأطلسي والهندي فقط، بل لمواردها الطبيعية الهائلة وتنوعها الثقافي والحضاري أيضًا. وقد أدرك سلاطين الدولة العثمانية هذه الأهمية منذ القرن السادس عشر، حيث مدّوا نفوذهم إلى أجزاء واسعة من القارة، ولاسيما في شمال إفريقيا، والقرن الإفريقي، وسواحل البحر الأحمر. تميّز الوجود العثماني في إفريقيا -خلافًا للنماذج الاستعمارية الأوروبية اللاحقة- بأنه لم يقم على نظرة استعلائية عرقية، بل قام على أسس دينية وإدارية وتجارية، مع احترام نسبي للهياكل المحلية. وقد ترك العثمانيون إرثًا معماريًّا وثقافيًّا ودينيًّا لا يزال ملموسًا حتى اليوم في مدن مثل طرابلس، والجزائر، وتونس، والقاهرة، وسواكن.[1]

في العصر الحديث، ومع تحول النظام الدولي بعد الحرب الباردة، أعادت تركيا -وريثة الدولة العثمانية- اكتشاف إفريقيا لا من باب الاستعادة الإمبراطورية، بل من منظور القوة الناعمة والشراكة المتوازنة؛ فمنذ إعلان «سنة إفريقيا» 2005، وتبنّي «إستراتيجية الانفتاح على إفريقيا»، انتهجت تركيا سياسة خارجية تقوم على مبادئ: عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتقديم المساعدات الإنسانية دون شروط، وتعزيز التبادل التجاري المتوازن، ودعم السلام والأمن الإقليمي. وقد تجلى ذلك في افتتاح أكثر من 44 سفارة تركية في إفريقيا، وزيادة حجم التبادل التجاري إلى أكثر من 25 مليار دولار، وتشغيل الخطوط الجوية التركية إلى أكثر من 60 وجهة إفريقية. كما أدّت مؤسسات مثل «تيكا» (TİKA) و«معهد يونس إمره» و«الوكالة التركية للتعاون والتنسيق» و«الهلال الأحمر التركي» دورًا محوريًّا في ترجمة هذه السياسة إلى مشروعات ملموسة في مجالات التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والإغاثة الإنسانية في القارة.[2]

تقوم العلاقات التركية الإفريقية على مبدأ التوازن والفوائد المتبادلة وتأخذ بُعدين: أحدهما سياسيّ والآخر دبلوماسيّ على مستوى الدولة وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال وتتميز العلاقات بالتوازن وعدم الاستعلاء. اعتمادًا على ذلك وضع الساسة الأتراك الجدد محددات جديدة للسياسة الخارجية التركية التي تخاطب واقع العلاقات والتفاعلات والمصالح المتبادلة بوصفها أساسًا للتعاون المشترك بينها وبين دول القارة.[3]

العلاقات السودانية التركية

فترة الحكم التركي العثماني 1517-1885م: تشكيل الوجدان الثقافي والديني

تعود جذور العلاقات السودانية- التركية إلى عام 1517م، عندما دخل الأتراك منطقة شرق السودان عبر ميناء سواكن الإستراتيجي، الذي ظل قرونًا طويلة بوابة للحجاز ومصر. لكن الفصل الأكثر تأثيرًا بدأ عام 1821م، عندما شنّ محمد علي باشا، الوالي العثماني على مصر، حملة عسكرية على السودان، منهيًا بذلك مملكة الفونج الإسلامية وسلطنة دارفور. أسس الأتراك (التركية- المصرية) حكمًا استمر حتى سقوط الخرطوم بيد قوات المهدية عام 1885م. لم يكُن الحُكم التركي مجرد احتلال عسكري، بل كان مشروعًا تحويليًّا شمل الإدارة، والتعليم، والعمران، والدين. ففي الجانب الديني، أدخل الأتراك الفقه المالكي ورواية حفص عن عاصم في المساجد والمدارس، ونظموا الإفتاء والقضاء عبر مؤسسة «شيخ الإسلام»، وهو ما غيّر من طبيعة الممارسة الصوفية السودانية التي كانت قبل ذلك تركز على التربية والسلوك أكثر من الفقه والعقيدة. وقد عمل العثمانيون على «تقويم» بعض ممارسات الطرق الصوفية التي كانت تتنافى مع العقيدة السليمة من وجهة نظرهم، ممّا أدى إلى ظهور جيل جديد من مشايخ الصوفية جمعوا بين التزكية والفقه.[4]

لم يعرف السودانيون قبل الحكم التركي، مؤسسات دينية رسمية؛ فقد كانوا يمارسون شعائرهم عبر تشكيل طرق صوفية وأخويات، إذ دخلت الطرق الصوفية للسودان في وقت مبكر من القرن السادس عشر، ويوجد بالسودان العديد من الطرق الصوفية، أشهرها: القادرية، والختمية، والتجانية، والسمانية، وهذه الطرق منتشرة في كل أرجاء السودان، وممتدة إلى دول الجوار في نيجيريا وتشاد ومصر وغيرها، ولعل الطريقة القادرية أقدم الطرق الصوفية دخولاً إلى السودان؛ إذ دخلت على يد الشيخ تاج الدين البهاري في بدايات دولة الفونج؛ وذلك في بداية القرن السادس عشر.[5]

ألقى الحكم العثماني بظلاله على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان وكانت صيغة التدين الجديدة التي انتهجها الحكم العثماني في الربع الأول

من القرن التاسع عشر لها عظيم الأثر في حياة الناس وسلوكهم وتربيتهم، فقد كانت الصوفية السودانية قبل الحكم العثماني تركز على التربية والتهذيب أكثر مما تهتم بقواعد الفقه والعقيدة الصحيحة والفتاوى والأحكام الشرعية. وقد أدخل الأتراك الفقه ودراسة العقيدة في المدارس والمساجد وجدير بالذكر أن الأتراك قد أدخلوا الفقه على المدرسة المالكية ورواية حفص عن عاصم المشهورة الآن في السودان.[6]

وفي السياق ذاته انتهج الحكم العثماني نهجًا تصحيحيًّا على الممارسات التي كانت تقوم بها الطرق الصوفية والتي تنافي العقيدة الصحيحة، وعزّز نشر مبادئ الإسلام الصحيح، وأرسى دعائمه التي تتماشى مع الأعراف والقيم السودانية، وتتسق مع الوجدان السليم، وذلك باعتبار أن الطرق الصوفية هي حاضنة للقوى الاجتماعية الناقدة للسلطة الحاكمة في ذلك الحين، وبحسب بعض المحللين دأبت الطرق الصوفية وبتأثير الجهود العثمانية في تقويم سلوكها وتذكير مريديها وأتباعها بما كان عليه النبي –صلى الله عليه وسلم– والخلفاء الراشدون من زهد وتجرد واستقامة، وهذا ما كان يتناقض مع ممارسات الصوفية التي تؤطر للجهل، وتمارس الاستخفاف بالعقول، وتدّعي أن للشيخ كرامات وخوارق، وأوهمت الناس بأن مخالفة الشيخ أو الولي تجلب اللعنة والخراب، وذلك للاعتقاد الجازم في بركة الشيخ وعظمته وسلطانه، كما عززت الامتثال المطلق لشيوخ هذه الطرق، ونتيجة لذلك ظهرت بشكلها الجديد جماعات الطرق الصوفية التي أدّت دورًا بارزًا، وكان لها تأثيرها ونفوذها الاجتماعي، وشكّلت طلائع ثقافية رائدة قادت المجتمع لمقاومة الاستعمار الإنكليزي فيما بعد، حتى إن بعض زعماء ومشايخ الطرق الصوفية شكلوا جبهات أمامية للقتال، هذا الدور الريادي غيّر من البنية الثقافية والاجتماعية، وشكّل الوجدان السوداني؛ تمهيدًا لوضع البلاد كلها في مسار تطور وازدهار جعل السودان تابعًا للحضارة العثمانية التي نشأ وتبلور فيها وجدانيًّا وفكريًّا وثقافيًّا.[7]

من هذا المنطلق بدأ السودان فترة ازدهار وتطور شامل شهدته القطاعات كافة، ففي الجانب الإداري جرى تقسيم السودان إلى خمس مديريات رئيسة، هي: سنار وكردفان ودنقلا والتاكا وبربر. وجرى إدخال القوانين المدنية والعسكرية التركية، مثل: الهيئة الإسلامية التي تتضمن وظائفها الشيوخ والقضاة وشيخ الإسلام «المفتي»، كما تحقق

التوسع في نشر التعليم، فأُتيحت الفرص للضباط وأبناء الضباط ليتدربوا على الأنماط الحديثة للإدارة، وكذلك أدخل العثمانيون الآليات الحديثة للزراعة، وبذلك زاد الإنتاج الزراعي المتنوع، وتحسنت الأوضاع المعيشية للمزارعين، كما عرف السودانيون حينها التيلغراف والطباعة، وشرعوا في استخدام الأوراق الرسمية المطبوعة، وانتشر استخدام البريد والبرق، ووسائل النقل الحديثة، مثل السكك الحديدية والنقل النهري، صاحبت ذلك كله نهضة عمرانية غيرت شكل المباني، وجرى إدخال أساليب جديدة في البناء، منها مباني البلديات، وبعضها استُخدِمت بوصفها مقارَّ للوزارات المركزية الحكومية لاحقًا، وجدير بالذكر أن مبنى «قصر الحكمدار»، وهو القصر الذي أُنشِئ للحكمدار وأسرته، يُعَدّ من أبرز المعالم في تلك الفترة، وهو ما يُعرَف بالقصر الجمهوري اليوم.[8]

> **كانت المهدية -التي أعقبت الحكم العثماني- أول حكم وطني وحّد السودان بشكله الحالي، ويبدو أنها ارتكزت على ما خلفه العثمانيون في الحياة العامة والتوجه الديني والمفاهيم الصحيحة للإسلام**

وعلى الرغم من أن اللغة التركية كانت اللغة الرسمية للدولة فإنّ العثمانيين لم يرغموا شعب السودان على تعلّمها، لكنها تسربت ودخلت ألفاظها إلى العامية السودانية، وقد أتقن عدد من السودانيين في تلك الفترة اللغة التركية، وصارت تُستخدَم في الحياة اليومية، فدخلت مصطلحات كثيرة، منها ما يتعلق بالإدارة مثل: ميري، وأفندي، والمفردات العسكرية: شاويش، وصول، وصاغ، وبكباشي، وإشلاق، وأورطة...إلخ والمتعلقة بالأسلحة: جبخانة، وقشلاق، وكركون، إلى جانب الزّي والزينة: قنجة، وطاقية، أما ألفاظ المهن فمنها: باشتمرجي، وأجزخجي، وألفاظ المطبخ والأطعمة: سجوق، وباسطرمة، ودندرمة، وقاورمة.[9]

فترة المهدية 1885–1898م:

برحيل الحكم العثماني انتهت حقبة مميزة من تاريخ السودان، وقد أحدث ذلك فراغًا ملحوظًا في شكل الحياة الاجتماعية، وغابت القيادة الموحدة، مما جعل البلاد عرضة لدخول الرحالة والجغرافيين والغربيين، ومُورست حملات التبشير المسيحي الفعلية في هذه الفترة. وبالرغم من ذلك لا يمكن إغفال دور المهدية الوطني والديني؛

إذ كانت المهدية -التي أعقبت الحكم العثماني- أول حكم وطني وحّد السودان بشكله الحالي، ويبدو أنها ارتكزت على ما خلفه العثمانيون في الحياة العامة والتوجه الديني والمفاهيم الصحيحة للإسلام. اتسمت فترة الخليفة عبد الله التعايشي بعدم الاستقرار السياسي داخليًّا، وقد انعكس ذلك على شكل العلاقات الخارجية للسودان، إذ كثرت الحروب، مثل محاولات غزو مصر، وحروب ضد الحبشة، ومن ثَمّ لم تكن هناك علاقات خارجية جيدة مع كثير من الدول، إذ اقتصرت العلاقة مع تركيا على تبادل رسائل المبعوثين والهدايا والالتزام الأدبي والشعور بواجب التكافل الإسلامي.[10] ساعد على ذلك سياسات الإنكليز التي عملت على مراقبة المهدية وعزلها عن محيطها الإقليمي؛ ليسهل القضاء عليها لاحقًا.[11]

فترة الاستعمار البريطاني 1898-1956م: قطيعة كبرى وإقصاء البعد الإسلامي

مع سقوط المهديّة على يد الإنكليز والمصريين، دخل السودان في أطول فترة قطيعة مع تركيا؛ اتبّع فيها المستعمر البريطاني سياسة «فرِّق تسُد» وعَزَلَ السودان عن محيطه الإسلامي والعربي، فوُجِّهت تجارته نحو مصر وأوروبا، وحُصِر فيه وجود الأجانب، ومُنع النشاط الدعوي التركي، بينما اقتصرت العلاقات على تبادل تجاري محدود: صادرات سودانية: (قطن، صمغ عربي، جلود) مقابل واردات تركية: (منسوجات، كيماويات، سلع جلدية). وعند استقلال السودان عام 1956، بادرت تركيا إلى فتح سفارة في الخرطوم، لكن إرث القطيعة ظلّ يؤثّر في مستوى التبادل الثقافي والدبلوماسي عقودًا من الزمان.[12]

فترة ما بعد الاستقلال 1956-1989م: عودة تدريجية واتفاقيات أولية

في هذه الفترة عادت العلاقات إلى طبيعتها؛ حيث تبادل السودان وتركيا التمثيل الدبلوماسي حين افتتحت تركيا سفارتها في عام 1956م بينما أقام السودان أول تمثيل دبلوماسي له مع تركيا في عام 1970م. وقد وُقِّع أول بروتوكول تجاري بين البلدين في عام 1980م وفي عام 1982م، جرى التوقيع على اتفاقيات تعاون اقتصادي وفني وثقافي وعلمي، وعلى المستوى السياسي تطابقت رؤية البلدين في قضايا حقوق الشعوب واختيار مصائرها، وفي القضية الفلسطينية بشأن إقامة الدولة المستقلة، وفي عام 1987م نشطت العلاقات مرة أخرى وحصل الاتفاق على وحدة وسلامة الأراضي لكلا البلدين،

وفي عام 1988م وُقِّع بروتوكول جديد للتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي، حيث استفاد السودان من القروض المقدّمة من الجانب التركي، واستفادت تركيا من الدخول في الأسواق السودانية. وهكذا أخذت العلاقات في التقدّم المستمر، ساعد على ذلك تحسّن مجمل الأوضاع الإقليمية والدولية سياسيًّا واقتصاديًّا إلى أن اختتمت هذه الفترة بمجيء حكم الإنقاذ الوطني في السودان في عام 1989م.[13]

فترة حكومة الإنقاذ الوطني 1989-2018م: العصر الذهبي للعلاقات

تُعَدّ هذه الفترة من أنشط الفترات في العلاقات السودانية التركية في كل المجالات، إذ ارتكزت على التقارب الأيديولوجي، وجرى فيها توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات في الجانب العسكري والأمني والدبلوماسي والإعلامي والصحي والزراعي والأكاديمي والثقافي والإنساني، على سبيل المثال كانت هناك اتفاقية تعاون بين المركز القومي للدراسات الدبلوماسية السوداني والأكاديمية الدبلوماسية التركية عام 2010م، واتفاقية إلغاء تأشيرة الدخول لحاملي الجوازات الدبلوماسية عام 2010م، وعدة اتفاقيات أكاديمية، مثل الاتفاقية الثقافية بين السودان وتركيا 1992م، وبروتوكول التعاون بين جامعة السودان وجامعة الشرق الأوسط 1992م، واتفاقية أكاديمية بين جامعة الشرق وجامعة أنقرة 1992م، ومذكرة تفاهم بين جامعة الخرطوم وجامعة الشرق الأوسط 1994م، واتفاقية التعاون العلمي بين كلية الزراعة وجامعة الشرق وجامعة أنقرة 1992م، وبروتوكول التعاون الأكاديمي بين جامعة الخرطوم وجامعة أنقرة 1994م، وبروتوكول التعاون بين جامعة سنار وجامعة أنقرة 1994م، ومذكرة تفاهم بين كليات الزراعة بجامعة الجزيرة، والخرطوم، وسنار وكلية الزراعة بجامعة أنقرة، وأما في الجانب الثقافي فقد كان هناك بروتوكول التعاون بين دار الوثائق في البلدين ديسمبر 1989م، واتفاقية منع الازدواج الفني بين البلدين 1999م. أما في المجال الإنساني فقد افتتحت تركيا فرعًا لمؤسسة التنسيق والتعاون التركية (تيكا) التي نفّذت من خلالها عددًا من المشروعات التنموية والإنسانية، وقامت بمد يد العون للاجئين والنازحين عبر إنشاء المأوى والمؤسسات الاجتماعية. أسهم ذلك كله في دفع العلاقات الثنائية بين البلدين، ويرجع ذلك التطور إلى توفر الرغبة الجادة في التعاون لدى حكومة البلدين، خاصة بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002م، حيث شهدت هذه الفترة تقدمًا كبيرًا في العلاقات السياسية، وتطابقت وجهات نظر البلدين في معظم القضايا

السياسية والثنائية والإقليمية والدولية. وازدهرت بوتيرة مضطردة في مطلع هذا القرن، خاصةً بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في عام 2005م. وكانت زيارة الرئيس التركي رجب أردوغان في مارس 2006م من أهم الزيارات المتبادلة بين الجانبين، وكذلك زيارته إلى إقليم دارفور التي كانت أرفع زيارة يقوم بها مسؤول أجنبي للإقليم. كما شهد عام 2017م زيارة أخرى وقّع خلالها اتفاقية سواكن الثقافية.[14]

مرحلة التفاؤل الحذر (ديسمبر2018 - أغسطس2019): سقوط الحليف وبداية التراجع التدريجي

تُعَدّ الفترة ما بعد ثورة ديسمبر من أكثر الفترات تعقيدًا وتقلبًا في تاريخ العلاقات السودانية-التركية، ليس بسبب التحول الداخلي في السودان فقط، بل بسبب إعادة تشكيل الأولويات الإقليمية والدولية لتركيا أيضًا. فبعد سقوط نظام «البشير» في 11 أبريل 2019، وجدت تركيا نفسها أمام واقع جديد: فقدان حليف إستراتيجي كان ينسّق معها على أعلى المستويات منذ 1989. في هذه المرحلة، اتّسم الموقف التركي بالحياد الحذر، حيث امتنعت أنقرة عن إدانة الثورة أو دعمها بشكل علني، واكتفت ببيانات عامة تحترم إرادة الشعب السوداني، وتدعو إلى الاستقرار.[15]

مرحلة الفتور المدني (سبتمبر 2019– أكتوبر 2021): حمدوك وإعادة توجيه البوصلة

مع تشكيل حكومة الفترة الانتقالية برئاسة «حمدوك»، تغيّرت لغة الخطاب السياسي السوداني الخارجي بشكل جذري. لم يعد «المحور الإسلامي» أو «محور المقاومة» مرجعًا، بل حلّ محلّه «الشراكة مع الغرب» و«تطبيع العلاقات مع إسرائيل» و«رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب». ومن أبرز تبعات هذه الفترة أن «حمدوك» لم يقم بأي زيارة لأنقرة خلال عامَي (2019–2021). رغم الفتور السياسي، استمر نشاط معهد يونس إمره، وكذلك قدمت «تيكا» تبرعًا بـ5 ملايين دولار لصندوق السودان لمواجهة جائحة كورونا (2020)، واستمر الهلال الأحمر التركي في توزيع المساعدات. كان حمدوك يمثّل «قطيعة إدارية» مع سياسات البشير، لكنه لم يستطع أو لم يرغب في قطع العلاقة مع تركيا بالكامل؛ لأنه كان يدرك أهميتها الإنسانية والثقافية في المناطق الطرفية. استخدمت تركيا هذه الفترة لاختبار «مرونة علاقتها» بقطيعة عن النظام واستمرارها مع الدولة.[16]

مرحلة الانقلاب والجمود (أكتوبر 2021– أبريل 2023): عودة العسكر وتراجع التنسيق

في 25 أكتوبر 2021، قاد الفريق عبد الفتاح البرهان انقلابًا عسكريًّا ضد الشراكة المدنية، وأعلن حالة الطوارئ وحلّ مجلس السيادة. ردت تركيا ببيان «قلق»، ودَعَت إلى «الحوار، وعودة المدنيين»، لكنها لم تفرض عقوبات أو تعلّق مساعداتها. إنّ مرحلة الانقلاب لم تكن «قطيعة» بل كان «تجميدًا مؤقتًا»، حيث ركزت تركيا على الحفاظ على الحد الأدنى من التعاون (العسكري والإنساني)، وتراجعت عن الطموحات الكبرى (سواكن، والاستثمارات الصناعية)، وكأن أنقرة كانت تتوقع انهيارًا أوسع، وتبني سيناريوهات بديلة.[17]

مرحلة انهيار الدولة والحرب (أبريل 2023 –مارس 2025): اختبار الدبلوماسية الإنسانية في أصعب ظروفها

في 15 أبريل 2023، اندلع القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، في الخرطوم، ثم امتد إلى الجزيرة ودارفور وكردفان وولايات أخرى. تحول السودان إلى ساحة حرب مفتوحة، نزح أكثر من 9 ملايين شخص داخليًّا وخارجيًّا، وسقط آلاف الضحايا المدنيين.[18]

مرحلة إعادة التموضع والاستشراف الحذر (أبريل 2025– يونيو 2026): نحو علاقة جديدة أم استمرار التجميد

مع دخول الحرب عامها الثالث، بدأ المشهد السوداني يتغير: لم تعد هناك «دولة مركزية» موحدة، بل كيانات شبه مستقلة (الجيش في بورتسودان والخرطوم والجزيرة وشمال السودان، والدعم السريع في دارفور). في هذا السياق، أعادت تركيا ضبط سياستها عبر ثلاث قنوات موازية: أولاً، التعاون مع مجلس السيادة، عبر زيارة البرهان لأنقرة (نوفمبر 2025) وتقديم منحة 500 مليون دولار لإعادة الإعمار، وتفعيل محدود لاتفاقية سواكن، وتدريب وحدات خاصة سودانية، وارتفع التبادل التجاري إلى 950 مليون دولار. ثانيًا، الانفتاح على القوى المدنية بلقاءات غير معلنة مع «تقدم» و«تجمع المهنيين»، ورعاية اجتماع خبراء لوضع تصور ما بعد الحرب. ثالثًا، استمرار العمل الإنساني غير المنحاز، بإرسال المساعدات لمنطقتي الجيش والدعم السريع رغم اتهامات «بعدم الحياد»، وافتتاح مدرسة تركية سودانية في بورتسودان. أما ثقافيًّا، فمعهد يونس إمره يعمل عن بُعد، وتوقفت مشروعات الترميم الأثري لتحويل ميزانياتها إلى المساعدات الطبية، وهبط عدد الطلاب المبتعثين من 1500 (2022) إلى 400 (2026).[19]

وبهذا يمكن القول: إن العلاقات السودانية- التركية لم تعد ترتكز على نموذج الحليف الأيديولوجي، بل تحولت بمرور الزمن إلى شراكة إنسانية- تنموية مرنة، تُجاري تعقيدات مرحلة الانهيار، وتستبق متطلبات إعادة البناء، وتتطلع إلى مستقبل أكثر تماسكًا.

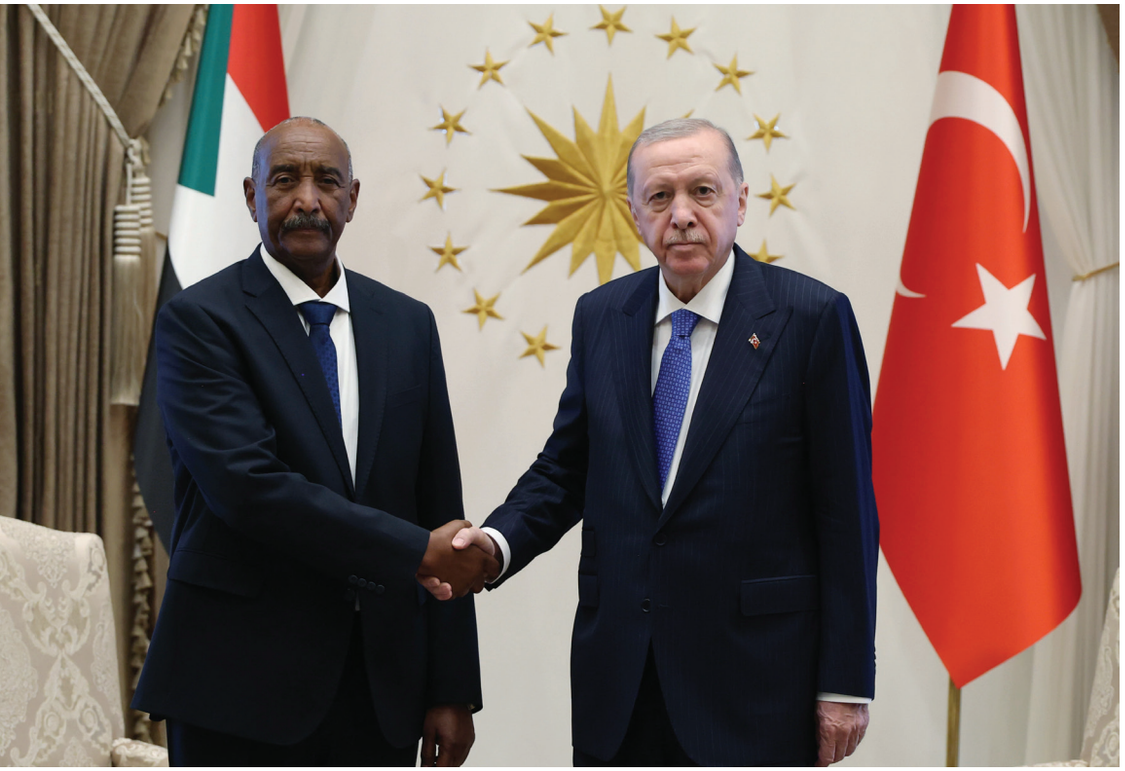

منهجية الورقة

تُعَدّ هذه الورقة إسهامًا تحليليًّا في استشراف مستقبل العلاقات السودانية- التركية، مع تركيز خاص على محورَي العلاقات الثقافية والدبلوماسية الإنسانية. تسعى الورقة إلى الإجابة عن سؤال رئيس مفاده: كيف يمكن تعزيز العلاقات السودانية- التركية في ظلّ الراهن المتقلب؟ وقد تفرعت عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية غطت الأبعاد الثقافية والدبلوماسية والإنسانية. اعتمدت الدراسة على منهج مقابلات الخبراء (Elite Interviews)، حيث جرى اختيار عينة قصدية من (15) خبيرًا، توزعت بين أكاديميين متخصصين في العلاقات السودانية-التركية، ودبلوماسيين سابقين من البلدين، وباحثين في مراكز الفكر المتخصصة. وقع اختيار هذه الطريقة لكونها الأنسب لجمع المعلومات من مصادرها المباشرة، إذ إن طبيعة الموضوع المتخصص لا تتيح الحصول على بيانات دقيقة إلا من وسط هؤلاء الخبراء والمحيطين به. صُمِّمت أداة جمع البيانات على شكل استبانة مقابلة شبه منظمة (Semi-structured Interview Questionnaire)،

تضمنت (10) أسئلة مغلقة، تلاها سؤال مفتوح لإتاحة المجال لإضافات الخبراء. ركزت الأسئلة على: أهمية العلاقات السودانية-التركية، والمجالات الحيوية للتعاون (الثقافية، الدبلوماسية، الإنسانية)، وتقييم الأداء الدبلوماسي، وفرص التأثير التركي في إفريقيا. أما تحليل البيانات، فجرى عبر منهج التحليل النوعي (Qualitative Analysis) القائم على حصر الإجابات ووزنها حسب تكراراتها، ثم تصنيفها وتحديد اتجاهات أغلبية الخبراء. ولقياس الفروق المعنوية، حُوِّلت البيانات إلى نسب مئوية باستخدام برنامج Excel، مع عَدّ أي نسبة تتجاوز (50%) مؤشرًا على وجود إجماع نسبي، وعدّ النسب التي تتراوح بين (33%- 50%) مؤشرًا على اتجاه قوي، وما دون ذلك يُعَدّ مؤشرًا على تباين أو غياب للإجماع.

أهمية العلاقات السودانية التركية

أفاد معظم الخبراء بأن أهمية هذه العلاقات تكمن في البعد الثقافي الديني العقدي (60%)، بينما قال بعضهم: إن القضايا السياسية هي التي تُشكّل أهمية هذه العلاقات (30%)، فيما أفاد البقية أن العلاقات الاقتصادية والتجارية هي التي تحدّد أهمية العلاقات السودانية التركية.

- مجالات التعاون الحيوية بين السودان وتركيا

جاءت غالبية آراء الخبراء بأن المجالات الحيوية هي: الاقتصادية والزراعية والصناعية والعسكرية (16% لكل منها)، بينما شكلت مجالات التقانة الحديثة والطاقة الحيوية (10% لكل منها)، حاز المجال الثقافي التعليمي على (7%) ومجال السياحة (4%).

- تقييم العلاقات السودانية التركية في العقد الأخير

أفاد الخبراء بأن العلاقات السودانية التركية كانت متطورة (33%)، ومتأثرة بظروف الفترة الانتقالية (33%)، وقرر 22% من الخبراء أن العلاقات تشهد تَراجُعًا في هذه الفترة، بينما أفادت البقية بأن العلاقات كانت مُرضية.

- قراءة الدور التركي في الدعم السياسي للسودان في ظل الحصار الغربي على السودان

أفاد كل الخبراء (100%) بأن الدور السياسي التُركي كان داعمًا للسودان في فترة العُقوبات الاقتصادية والحصار الجائر على السودان.

- دور الدبلوماسية الإنسانية في تطوير العلاقات بين البلدين

أفاد كل الخبراء بأن الدور الذي تؤدّيه الدبلوماسية الإنسانية في تعزيز العلاقات كان دورًا أساسيًّا وكبيرًا ومفصليا ومهمًّا.

- دور الدبلوماسية الثقافية في تطوير العلاقات بين البلدين

جاءت ردود معظم الخبراء (90%) بأن الدبلوماسية الثقافية كان لها دور نشط وكبير ومتعاظم ومهمّ ومتنامٍ.

- فرص تركيا للتأثير في القضايا الدولية التي تدعم استقرار إفريقيا

اتفق (89%) من الباحثين على أن فرص تركيا في التأثير في استقرار إفريقيا فرص كبيرة وقوية ومؤثرة، بينما أفاد البقية بأن تركيا لا تملك فرصة كبيرة للتأثير في استقرار المنطقة.

- أداء الدبلوماسية السودانية تجاه تطوير العلاقات مع تركيا

معظم الخبراء (78%) يعتقدون أن دور الدبلوماسية السودانية تجاه تطوير العلاقات مع تركيا كان ضعيفًا ودون المستوى المطلوب، بينما أفادت البقية بأن هذا الدور كان متذبذبًا؛ بمعنى أنه ينشط أحيانًا ويضعف أحيانًا أخرى.

- ما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية تجاه إفريقيا عمومًا والسودان خصوصًا؟

يرى 44% من الخبراء أن العوامل المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية تجاه إفريقيا والسودان عوامل اقتصادية وتبادل المنافع والفوائد، بينما يرى 22% منهم أن القضايا السياسية هي العوامل المؤثرة الأبرز، وجاء رأي البقية بأن الأبعاد الثقافية الدينية هي التي تشكّل هذه العوامل (33%).

مناقشة النتائج

تتّفق هذه الدراسة في أهمية العلاقات السودانية التركية مع دراسة أبرار عُمر[20] التي وجدت أن الأهمية تنبع من البُعد الثقافي الاجتماعي المتمثل في الدين الإسلامي، بينما

اختلفت الدراسة مع دراسة محمود[21] التي وجدت أن أهمية العلاقة بين تركيا وإفريقيا متمثلة في الدور السياسي لتركيا، ولعل الاختلاف بين الدراستين نابع من المحددات المختلفة التي ارتكزت عليها تركيا في علاقاتها مع دول إفريقيا.

أما في مجالات التعاون المشترك فقد كانت المجالات في هذه الدراسة الصناعية والزراعية والعسكرية بين السودان وتركيا، وأما مع أثيوبيا مثلاً فقد كانت مجالات التجارة والاستثمار والمساعدات التقنية في المشروعات المائية هي المحدد الأبرز لشكل العلاقة.[22]

أدّت الدبلوماسية الثقافية والإنسانية دورًا أساسيًّا في تعزيز العلاقات بين السودان وتركيا، أما العلاقات التركية مع دول شمال إفريقيا فقد قامت بتوظيف الموروثات التاريخية وإعادة تفعيلها؛ لتطوير علاقاتها مع تلك الدول، وقد لاقت هذه السياسة نجاحًا، خصوصًا مع اندلاع ثورات الربيع العربي.[23]

انطلاقًا من هذه النتائج، وما تحقّق رصده من تطورات ميدانية في مسار العلاقات السودانية–التركية، يمكن صياغة الخلاصات النهائية للورقة كالآتي:

خاتمة

خلصت الورقة إلى أن العلاقات السودانية– التركية، رغم ما شابها من تراجع في الفترة الانتقالية وما أعقبها من حرب، تظل علاقة استثنائية ترتكز في جوهرها على بعد ثقافي ديني عقدي يعود إلى الموروث العثماني، تجسّد في مجالات تعاون حيوية تركزت على الصناعة والزراعة والعسكر. ورغم أن الدبلوماسية الثقافية والإنسانية أدّت دورًا كبيرًا في ازدهار هذه العلاقات سابقًا، وأن الدور السياسي التركي كان داعمًا للسودان في فترة حصاره الغربي، إلا أن أداء الدبلوماسية السودانية ظل دون المستوى المطلوب، في وقت تمتلك فيه تركيا فرصة كبيرة للتأثير في استقرار إفريقيا، مستندة في سياستها الخارجية إلى تبادل المنافع والفوائد بوصف ذلك عاملاً محددًا رئيسًا. وهكذا، تظل العلاقة معلّقة بين إرث ماضٍ واعد ورهان مستقبل تتوقف معالمه على إرادة السودان في استثمار تاريخه، وقدرة تركيا على تحويل حضورها الإنساني إلى شراكة إستراتيجية.

التوصيات

بناءً على ما أسفر عنه التحليل من نتائج، وما خلصت إليه المناقشة من استنتاجات، تقدم هذه الورقة التوصيات الآتية، مرتّبة وفقًا لأولويات التأثير وإمكانية التنفيذ:

1- تعزيز دور الدبلوماسية الثقافية عبر ثلاثة مسارات متكاملة: أولًا، إنشاء شبكة المراكز الثقافية المتبادلة وتوسيعها، بإقامة مراكز تركية في المدن السودانية الكبرى، ومراكز سودانية في المدن التركية الرئيسة. ثانيًا، الشروع الفوري في ترميم المناطق الأثرية والمساجد العثمانية وصيانتها بالسودان (سواكن، الخرطوم، كسلا، دنقلا) بالتعاون بين وزارتَي الثقافة والآثار، وإشراف منظمات دولية كاليونسكو. ثالثًا، زيادة فرص التبادل الطلابي والمنح الدراسية للسودانيين في الجامعات التركية، مع التركيز على تخصصات التاريخ المشترك، والآثار، والعلوم السياسية، والهندسة.

2- إصلاح الدبلوماسية السودانية تجاه تركيا، عبر زيادة أجسام التمثيل المتخصصة (ملحقيات ثقافية وتجارية وعسكرية) بسفارة الخرطوم بأنقرة وقنصليتها بإسطنبول، مع إنشاء وحدة دائمة للدراسات التركية بوزارة الخارجية السودانية، وتنظيم برامج تدريبية مشتركة لدبلوماسيي البلدين.

3- توسيع التعاون الاقتصادي والتقني، وذلك بتنويع مجالات التعاون بإدخال الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) ونقل التقانة الحديثة من تركيا لدعم نهضة زراعية وصناعية شاملة في السودان، بما يوفر فرص عمل حقيقية للشباب، ويعزّز الأمن الغذائي.

4- تعزيز الدور التركي في استقرار إفريقيا، عبر تقوية العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والدول الإفريقية، وزيادة حجم التبادلات التجارية المتوازنة، وتنويع الشراكات لتشمل مناطق غير تقليدية، بما يعظم الدور التركي في دعم الاستقرار الاقتصادي لإفريقيا.

5- تفعيل المساعدات الإنسانية لحفظ الأمن والسلم، وذلك بتوجيه المساعدات الإنسانية التركية إلى مناطق النزاعات الإفريقية: (السودان، الصومال، الساحل) مع ربطها ببرامج تنموية مستدامة، والتنسيق مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لضمان وصولها لمستحقيها دون شروط سياسية، دعمًا للاستقرار السياسي في القارة.

الهوامش والمراجع

1. Davutoğlu, A. (2012). Strategic Depth: Turkey's International Position. Istanbul: Küre Publications
2. ʿAbd al-Laṭīf Muḥammad Saʿīd, “al-Siyāsa al-Khārijiyya Naḥwa Afrīqiyā: al-Muqawwimāt wa’l-Ahdāf”, (*Muʾtamar al-ʿAlāqāt al-Afrīqiyya al-Turkiyya*, al-Kharṭūm, 2015), s. 238.
3. ʾAḥmad Bashīr Muḥammad al-Amīn, “al-ʿAlāqāt al-Sūdāniyya al-Turkiyya Bayna al-Maṣāliḥ wa’l-Taḥaddiyāt”, (Diblūm ʿĀlī, al-Markaz al-Qawmī li’l-Dirāsāt al-Diblūmāsiyya, 2021), s. 27.
4. Intiṣār al-Zayn Ṣaghīrūn, “al-Āthār al-ʿUthmāniyya fī al-Sūdān”, *Adumātu*, (Markaz ʿAbd al-Raḥmān al-Sudayrī al-Thaqāfī, 2003), s. 90–91.
5. al-Nūr Ḥamad, “al-Iḥtilāl al-ʿUthmānī li’l-Sūdān”, Dār al-Hilāl, 2020, www.darelhilal.com/news/706215.aspx (tamma al-wuṣūl fī 1 Yūniyū 2026).
6. Yūsuf Faḍl Ḥasan, *Muqābala Shakhṣiyya*, 2022.
7. Muḥammad Khalīfa Ṣiddīq, “al-Ṣūfiyya wa’l-Taṣawwuf fī al-Sūdān: Qirāʾa Āniyya”, (Waraqa Ghayr Manshūra, al-Kharṭūm, 2014), s. 2–3.
8. Muḥammad Ibrāhīm Abū Salīm, “Dawr al-ʿUthmāniyyīn fī Afrīqiyā wa-fī al-Sūdān ʿalā Wajh al-Khuṣūṣ”, (*Siminār al-ʿĪd al-Miʾawī al-Sābiʿ li’l-Dawla al-ʿUthmāniyya*, al-Kharṭūm, 1999), s. 17.
9. ʿAwāṭif Sayyid Aḥmad Ḥamza, *al-ʿAlāqāt al-Sūdāniyya al-Turkiyya fī Bīʾa Iqlīmiyya Mutaghayyira 1989–2021M*, 2021, s. 161.
10. Sayyid Aḥmad ʿAlī ʿUthmān, Siyāsat Salṭanat al-Fūnj al-Khārijiyya, 1898–1916 M (Master's thesis, Kulliyyat al-Ādāb, Jāmiʿat al-Malik Saʿūd, 1984), 264.
11. Jamāl ʿAlī al-Imām al-Sharīf, *al-Ṣirāʿ al-Siyāsī Ḥawla al-Sūdān*, (D.N., 2006), s. 48.
12. Jamāl ʿAlī al-Imām al-Sharīf, *Marjaʿ Sābiq*, s. 482.
13. ʿAwāṭif Sayyid Aḥmad Ḥamza, *Marjaʿ Sābiq*, s. 39.
14. ʿAwāṭif Sayyid Aḥmad Ḥamza, *Marjaʿ Sābiq*, s. 150–153.
15. Yashar Yakış, “How the Khartoum Coup Will Affect Turkey–Sudan Relations”, *Arab News*, 2019.
16. Anadolu Ajansı. (2019). "Turkey urges Sudan to manage transition 'peacefully'
17. Atlantic Council. (2025). "Could Ankara and Cairo develop a more effective diplomatic approach to Sudan’s civil war?
18. Maḥmūd Muḥammad ʿAlī, “al-Sūdān fī Maṣīdat al-Marḥala al-Intiqāliyya”, Jāmiʿat Asyūṭ, 2021, s. 4–9.
19. Ibid.

20. Abrār Muḥammad ʿUmar, “al-Athar al-Thaqāfī al-Turkī fī Īthiyūbiyā: Madīnat Harar Namūdhajan”, (*Muʾtamar al-ʿAlāqāt al-Turkiyya al-Afrīqiyya*, Jāmiʿat Afrīqiyā, al-Kharṭūm, 2015), s. 188–189.
21. Maḥmūd Muḥammad ʿAlī, *Maṣdar Sabaqa Dhikruhu.*
22. Ayman Shabbāna, “al-Qādim: al-Ẓuhūr al-Īthiyūbī fī Janūb al-Sharq al-Awsaṭ”, al-Siyāsa al-Dawliyya, al-ʿAdad 185 (2015), s. 87.
23. Zakariyyā Maḥmūd, “al-ʿAlāqāt al-Siyāsiyya al-Afrīqiyya al-Turkiyya: al-Muḥaddidāt wa’l-Qaḍāyā”, (*Muʾtamar al-ʿAlāqāt al-Turkiyya al-Afrīqiyya*, Jāmiʿat Afrīqiyā, al-Kharṭūm, 2015), s. 201–202.

Published by **SETA Foundation**

Edited by **Muhittin Ataman**

INSIGHT
TURKEY

Challenging ideas

on Turkish politics and international affairs

An insightful reference for 26 years

insightturkey.com

For subscription and editorial inquiries **contact us**
editor@insightturkey.com